

مدير "هيومن رايتس ووتش" في بريطانيا يدعو الحكومة المقبلة إلى وقف مبيعات الأسلحة للسعودية



من لندن-البحرين اليوم

كتب "ديفيد ميفام" مدير منظمة "هيومن رايتس ووتش" في المملكة المتحدة مقالة الجمعة (5 مايو 2017) بعنوان "هل توقف الحكومة البريطانية المقبلة مبيعات الأسلحة الى السعودية؟"، مشيرا إلى أن مزاعم جرائم الحرب في اليمن تتطلب مراجعة عاجلة.

وأشار "ميفام" في مطلع مقاله إلى التقرير الذي وصفه بـ"البالغ الأهمية" الذي أصدرته هذا الأسبوع لجنة العلاقات الدولية في مجلس اللوردات في المملكة المتحدة حول سياسة المملكة المتحدة حيال الشرق الأوسط، مطالبا كلٍّ من° يشكل الحكومة البريطانية المقبلة أن ينظر عن كثب في توصيات التقرير، خاصة فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة إلى الخليج.

وأوضح أن التقرير الذي يشير إلى الفوائد التجارية لها، يؤكد أن مبيعات الأسلحة يمكن أن "تتقاطع مع مصالحنا الأوسع نطاقا في الاستقرار ومسؤولياتنا الإنسانية والتزاماتنا بموجب القانون الدولي"، معتبرا أن تضارب المصالح "أصبح صارخا في حالة الحرب على اليمن."

وبيّن ميفام أن "هيومن رايتس ووتش" تشاطرهم هذه المخاوف موضحا أنه، وبالنظر للدعم الدبلوماسي والعسكري الضخم الذي تقدمه المملكة المتحدة للسعوديين، "كان من المهم بشكل خاص مراقبة سلوكهم". وأكد أن المنظمة حددت 81 هجوما لقوات التحالف الذي تقوده السعودية "يبدو أنها انتهكت قوانين الحرب، ومن المحتمل أن تكون جرائم حرب". ويشمل ذلك الهجمات على المنازل والمدارس والعيادات

والأسواق والمساجد. كما حددت الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية العشرات من هجمات التحالف السعودي غير القانونية.

وأشار إلى "مقتل" ما لا يقل عن 4,773 مدنيا وجرح 8,272 شخصا منذ بداية "النزاع" في مارس 2015، محملاً الغارات الجوية للتحالف المسؤولة عن غالبية الضحايا المدنيين.

وقال مقام "إنه و على الرغم من هذه الأدلة، فإن الحكومة البريطانية لا تزال لا تعترف بأن التحالف الذي تقوده السعودية - والذي تدعمه المملكة المتحدة وتسلمه - ارتكب أي انتهاكات".

واستعرض الكاتب إدعاءات وزارة الدفاع البريطانية سابقا بشأن إجراءات تقييم للضربات السعودية التي اعتبرتها حصلت ضمن القانون الدولي، لكن الحكومة عادت لاحقا واعترفت بكذب بعض البيانات.

وأبدى الكاتب استغرابه من أن الحكومة البريطانية و من خلال المحاكم "تنافس تحديا لمشروعية سياستها بشأن صادرات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، كما لو أن شرعية الضربات السعودية السابقة في اليمن ليست ذات صلة بسياسة المملكة المتحدة الحالية والمستقبلية".

وجث "على إجراء "استعراض كبير لسياسة المملكة المتحدة بشأن صادرات الأسلحة"، مؤكدا على ضرورة أن تظهر السياسة المستقبلية "الالتزام القاطع بالقانون الدولي"، داعيا جميع الأحزاب السياسية في المملكة المتحدة إلى القبول بذلك.